# الرؤى المستقبلية في إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي في العراق
# دراسة استطلاعية على المصارف الإسلامية

# The future Visions of applying possibility the forensic audit in Iraq Exploratory Study on Islamic banks

أم.د.صالح إبراهيم يونس الشعباني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أم.دفاطمة نبي عثمان
وكيل وزير المالية
جمهورية العراق

م.شيماء محمد سمير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

## المستخلص

يعد التدقيق الشرعي من المناهج الحديثة نسبياً، الأمر الذي جعله بحاجة ماسة لكثير من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة. إذ اوجب الله تعالى علينا الرجوع لكتابه وسنة رسوله محمد (ص) في التعامل، وقد بين لنا أصول المعاملات المالية وقواعدها العامة. وقد نجح الكثير من المسلمين في العمل على تأسيس مؤسسات مالية قائمة على هذا المنهج الإسلامي ، وان كانوا القائمون عليها ليسوا متخصصين في الأحكام الشرعية مما تطلب الأمر وجود مدقق شرعي ليقوم بالتدقيق على معلومات موضوعية (معلومات مالية ومعيارية مثل توزيع الأرباح) ومعلومات ذاتية (الرأي الشرعي والفتاوى والمعايير ) لضمان مطابقة الشريعة. ويتم ذلك من خلال تقييم دوري ينفذ من وقت إلى آخر لتوفير تقويم مستقل وضمان موضوعي بان هناك نظام رقابة داخلي فعال وثابت للمطابقة الشرعية. وتكمن مشكلة البحث انه لازالت كثير من المؤسسات المالية تفتقر إلى تطبيق التدقيق الشرعي وخاصة في القرارات الإدارية الإستراتيجية مما جعل الكثير من الناس في ريبة من التعامل معها.وقد قام البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها" إن وجود التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية سوف يضفي الاطمئنان لدى المساهمين والزبائن من أن الإدارة العليا تلتزم بشرع الله وسنة نبيه في تعاملاتها مما يجعل ربحها حلالاً لا يشوبه الشك".وقد تم اعتماد المنهج الوصفي ثم المنهج التحليلي في صياغة البحث.وعليه تم تقسيم البحث وفق محاور تناول فيها الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الشرعي ومهامه ومبررات تطبيقه ومن ثم تم إجراء دراسة استطلاعية عن مدى تطبيقه في عينة من المصارف الإسلامية العراقية.

## Abstract

The forensic audit of the relatively modern approach, which make it an urgent need for many of the established rules and established theories. It led to God we refer to the book and the Sunnah of His Messenger Muhammad in the deal, has shown us the miner of financial transactions and general rules. a lot of Muslims succeeded in the work to establish the financial institutions based on this Islamic approach, and that they were those who made it are not specialized in legal provisions which required the presence of auditor legitimate the audit objective information (financial information and a standard such as the distribution of profits) and Information Self (opinion forensic The opinions and standards) to ensure compliance of forensic. This is done through periodic assessment carried out from time to time to provide an independent assessment objective

and ensure that there is an effective internal control system and consistent matching legitimacy. The problem with search that is still a lot of financial institutions lack the application of audit legitimate, especially in administrative decisions strategy, making a lot of people in a dubious deal with. Has research on the fundamental premise and one that "The existence of the audit legitimate Islamic financial institutions will confer reassurance the shareholders and customers of that senior management is committed to the laws of God and the Sunnah of His in its dealings making profit solver not tainted by suspicion. "Has been adopted descriptive approach and analytical approach in the formulation of research. For that divided Search according to themes which he addressed the conceptual framework for the scrutiny, legitimate functions and justifications applied it was then conducting a prospective study for the application in a sample of Iraqi banks.

**المقدمة:**

يعد التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية من المناهج الحديثة نسبياً، الأمر الذي جعله بحاجة ماسة لكثير من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلته باستمرار. إذ اوجب الله تعالى علينا الرجوع لكتابه وسنة رسوله محمد (ص) بقوله تعالى ((يأيها الذين امنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر ذلك خير وأحسن تأويلا)) **سورة النساء آية (59)** ، وقد بين لنا الهادي البشير أصول المعاملات المالية وقواعدها العامة لما فيه صلاح **البشر**ية واستقرارها، وقد نجح الكثير من المسلمين في العمل على تطبيق المنهج الرباني القاضي بتحريم الربا من خلال تأسيس مؤسسات مالية قائمة على هذا المنهج **الإسلامي** المستقيم ، حيث أخذت هذه المؤسسات على عاتقها حمل لواء تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية ، وان القائمين عليها ليسوا متخصصين في الأحكام الشرعية العملية مما تطلب الأمر وجود مدقق شرعي ليقوم بالتدقيق على معلومات موضوعية (معلومات مالية ومعيارية مثل توزيع الأرباح) ومعلومات ذاتية (الرأي الشرعي والفتاوى والمعايير ) لضمان مطابقة الشريعة. ويتم ذلك من خلال تقييم دوري ينفذ من وقت إلى **آخر** لتوفير تقويم مستقل وضمان موضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين درجة المطابقة بالنسبة إلى عمليات الأعمال في المؤسسات المالية الإسلامية والهدف الرئيسي هو ضمان نظام رقابة داخلي فعال وثابت للمطابقة الشرعية. فالتدقيق الشرعي هو شكل **من أشكال** الرقابة الإدارية وطالما أن الإدارة تعمل بنظرية الوكالة لذا فهي وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفقا لأحكام الشرعية الإسلامية"

**مشكلة البحث**:رغم وجود الكثير من المؤسسات المالية وانتشارها في العراق لاسيما خلال السنوات الأخيرة، إلا انه لازالت تلك المؤسسات تفتقر إلى تطبيق التدقيق الشرعي وخاصة في القرارات الإدارية الإستراتيجية مما جعل الكثير من الناس في ريبة من التعامل معها. لذا فان مشكلة البحث تتناول التساؤلات الآتية:

1. هل يمكن للمصارف الإسلامية في العراق أن تطبق التدقيق الشرعي في ممارسة أعمالها؟ وهل لديها كفاءة ومهارة كافية في المعرفة الشرعية ؟
2. هل يوجد في المصارف الإسلامية في العراق أشخاص مهنيين مؤهلين محاسبياً وشرعياً لغرض تطبيق التدقيق الشرعي؟
3. هل تعتمد المصارف الإسلامية في العراق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى الاطمئنان من أن المؤسسات المالية في العراق تسير أعمالها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأنها تراعي ذلك قبل أن تأخذ مسار أنشطتها إلى التنفيذ العملي، وهذا يتطلب وجود مدقق شرعي يكون على تماس مع صناع القرارات الإدارية لتقديم الرأي الشرعي لهم في الوقت المناسب وبالتالي يعزز المصداقية في عمل المصارف الإسلامية. كما يهدف البحث إلى بيان البعد الاستراتيجي لتطبيق التدقيق الشرعي ونطاق تطبيقه من خلال دراسة استطلاعية في عينة من المؤسسات الإسلامية العراقية.

**أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مفهوم التدقيق الشرعي كونه مفهوماً حديثاً نسبياً ،وبيان مبررات تطبيقه ودواعي الحاجة لوجوده، وبالتالي التّيقن من أن الإدارة العليا تتبنى اهتماماً صادقاً وخالصاً وأميناً للالتزام التام بالأحكام والمبادئ والفتاوى والتوصيات والقرارات الشرعية، وهذا يجري من مظلق المسئولية التضامنية والإيمان بأن شرع الله يطبق أولاً. ومنح الاطمئنان النفسي للمتعاملين مع المؤسسات الإسلامية بان الإدارة العليا تلتزم بشرع الله وهو أساس الربح الحلال الطيب .

**فرضية البحث :** يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها" إن وجود التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية سوف يضفي الاطمئنان لدى المساهمين والزبائن من أن الإدارة العليا تلتزم بشرع الله وسنة نبيه في تعاملاتها مما يجعل ربحها حلالاً لا يشوبه الشك"

**منهج البحث:**

لصياغة الجانب النظري من البحث تم اعتماد المنهج الوصفي / الاستقرائي من خلال الرجوع إلى الكتب والنشريات العلمية ذات العلاقة ،بينما اعتمد المنهج التحليلي / الاستنباطي من خلال المسح الميداني وتحليل البيانات التي تم جمعها من عينة البحث.

**خطة البحث:**لغرض الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته وحل مشكلته فقد تم تقسيمه وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الشرعي.

المحور الثاني: مهام المدقق الشرعي.

المحور الثالث: مبررات ودواعي الحاجة إلى التدقيق الشرعي.

المحور الرابع: متطلبات ومحددات تطبيق التدقيق الشرعي.

المحور الخامس: دراسة استطلاعية عن مدى تطبيق التدقيق الشرعي في عينة مختارة من المصارف الإسلامية في العراق.

## المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الشرعي

**أولا: مفهوم التدقيق الشرعي**

التدقيق بشكل عام كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني ( الشخص الذي يتحدث بصوت عال ) وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم ،إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات ، كما أن مواسم الحج كانت فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها في ضوء الشريعة الإسلامية .علماً أن التدقيق في ذلك الوقت كان يشمل المراجعة الكاملة (100% ) وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسئولين عنه. (التميمي ،17:2006)

وقد عرف التدقيق بأنه " فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك الوحدة في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة " (عبد الله ،13:2004)

ويشير الإطار الدولي لعمليات التأكيد إلى أن التدقيق هو " خدمة تأكيد معقولة تهدف إلى التأكد من إعداد البيانات المالية وفقاً لإطار محدد ".( جمعة،25:2009)

أي أن التدقيق عبارة عن عملية فحص وتحقق وتقرير للحصول على إثباتات حول المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للتحقق من أنها أعدت وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها مع بيان الرأي عن نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية موضع التدقيق

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مفاهيم ومداخل حديثة للتدقيق ،مما أدى إلى تصنيف مفهوم التدقيق وفق الآتي: (الجراح ،78:2008)

1. التدقيق المالي Financial Auditing
2. تدقيق الكفاءة أو التدقيق الإداري Management Auditing
3. تدقيق الأهداف أو تدقيق الفاعلية Effectiveness Auditing
4. التدقيق القانوني أو تدقيق الالتزام بالقواعد Compliance Auditing
5. التدقيق الاجتماعي Social Auditing

وقد أضاف الشعباني التدقيق البيئي Environmental Auditing الذي يهتم بإجراءات حماية البيئة وآثار التلوث البيئي إلى تلك التصنيفات.( الشعباني،1998: 62 )

وفي رأي الشعباني والجميلي كذلك يمكن أن يضاف إلى الأنواع السابقة ما يعرف اليوم بالتدقيق الاستراتيجي. باعتباره اداة للتعرف على مدى تنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية، أي مدى نجاحها في الوصول إلى أهدافها وغاياتها، وذلك من خلال مقارنة ما تم تنفيذه فعلاً مع ما هو مخطط وتعديل الإستراتيجية على أساس نتائج التنفيذ،وبذلك تتحسن قدرة الوحدة الاقتصادية على إنجاز أهدافها وغاياتها (الشعباني والجميلي،2013: 7 )

وكذلك في رأينا يمكن أن يضاف التدقيق الشرعي إلى التصنيفات السابقة، إذ انه ليس اقل أهمية من أي نوع من أنواع التدقيق آنفة الذكر، لا بل يعتبر هو الأهم كونه يقف على مدى اعتماد الشريعة الإسلامية من عدمه في معاملات وأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ويتفق الكتاب على أن ميكانيكية التدقيق والمتمثلة بجمع وفحص وتقييم أدلة التدقيق أو الإثبات تبقى واحدة في جميع أنواع التدقيق، ومن ثم فان طبيعة عمليات التدقيق تختلف تبعاً للاختلاف في الهدف أو الغاية من تنفيذ عملية التدقيق. (Arens,2005: 5-13)

ويعتبر منهج التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية من المناهج الحديثة نسبياً، الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة لكثير من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلتها باستمرار. فقد اوجب الله تعالى علينا الرجوع لكتابه وسنة نبيه محمد"ص" إذ قال الباري عزّ وجل (يأيها الذين امنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر ذلك خير وأحسن تأويلا) سورة النساء آية (59) .

وقد بين لنا الهادي البشير أصول المعاملات المالية وقواعدها العامة من خلال العمل على تطبيق المنهج الرباني القاضي بتحريم الربا وتأسيس مؤسسات مالية قائمة على هذا المنهج تأخذ على عاتقها حمل لواء تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية ، و إن كانوا القائمين عليها ليسوا متخصصين في الأحكام الشرعية العملية التي تضبط عمل هذه المؤسسات.( الفزيع، 2010: 263)

وقال الله تعالى "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون" سورة الجاثية آية (18). وبقوله تعالى (إن الله كان على كل شيء حسيباً) سورة النساء آية (86)

ويقوم المدققون الشرعيون بالتدقيق على معلومات موضوعية (معلومات مالية ومعيارية مثل توزيع الأرباح) ومعلومات ذاتية (الرأي الشرعي والفتاوى والمعايير ) لضمان مطابقة الشريعة.فالتدقيق الشرعي هو الضمان المستقل ويؤديه مدقق شرعي داخلي أو مدقق شرعي خارجي وهو يعزز المصداقية في المؤسسات المالية الإسلامية وهو مستقل في مظهره وفي تدقيقه ألبعدي.( Abdul Rahman, 2011: 3)

وعليه فالتعريف الواسع للتدقيق الشرعي هو " جمع وتقييم أدلة كافية موثوق بها لتحديد وتقرير درجة التطابق مابين المعلومات والمعايير الشرعية القائمة وتقديم تقرير بهذا الرأي إلى السلطات المناسبة. ( Abdul Rahman, 2011: 2)

ويعرف أيضا على انه " تقييم دوري ينفذ من وقت إلى آخر لتوفير تقويم مستقل وضمان موضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين درجة المطابقة الشرعية بالنسبة إلى عمليات الأعمال في المؤسسات المالية الإسلامية"(CHIK, 2011: 5)

وكذلك عرف التدقيق الشرعي بأنه" العملية النظامية للحصول على أدلة كافية وموثوق بها يجري تقويمها من قبل مدقق شرعي كأساس لتكوين الرأي فيما إذا كانت العمليات والنشاطات للكيان المدقق تتطابق مع معايير شرعية قائمة وتقديم تقرير بذلك إلى السلطات المناسبة". ( Dusuki, 2011: 4)

ويعد التدقيق الشرعي شكل من أشكال الرقابة الإدارية فالإدارة تعمل بنظرية الوكالة لذا فهي وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفقا لأحكام الشرعية الإسلامية. (CHIK,2011: 5)

يتضح مما تقدم أن إطار عمل التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية مصمم لتقديم توجيه لتغطية ونطاق وحكم وكفاءة وعمليات ومتطلبات تقارير وظيفة التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية.

والشخص القائم بعملية التدقيق الشرعي يسمى المدقق الشرعي ويعرف على انه" شخص مستقل يعمل بحيادية ومهنية و يملك معرفة وخبرة وتأهيلاً في مجالات التطبيقات والمعاملات المالية والمصرفية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويملك الخبرة والمعرفة الكافية في الأعمال المحاسبية والمعايير المحاسبية والمعايير الشرعية.(الرشيد، 2011: 3)

ويجب توحيد المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي، والذي يقصد به أن تقوم المؤسسات الرقابية بإلزام أجهزة التدقيق الشرعي(الداخلية منها والخارجية) بمعايير شرعية موحدة، تحتكم إليها أجهزة التدقيق الشرعي،سواءً أقام بالتدقيق الشرعي عضو من أعضاء هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي الخاصة، أو فريق التدقيق الشرعي الداخلي الذي يتبع رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو العضو المنتدب أو التدقيق الشرعي الذي تقوم به مكاتب الاستشارات الشرعية.(الفزيع، 2011: 7)

**ثانياً: أهداف التدقيق الشرعي**

أن الهدف الأساسي من التدقيق الشرعي هو ضمان بان الإدارة تطبق مسؤولياتها في المطابقة الشرعية في جميع النشاطات والعمليات للمؤسسات المالية الإسلامية،فضلا عن ذلك أن التدقيق الشرعي هو ضمان بان نظام الرقابة الداخلية للمطابقة الشرعية ثابت من ناحية المفهوم وفاعل في تطبيقه.( Dusuki, 2011: 6)

أي أن الأهداف الرئيسة للتدقيق الشرعي هي وفق الآتي:

أ. ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال وثابت للمطابقة الشرعية، وتتمثل الأهداف الفرعية للتدقيق الشرعي والخاصة بالرقابة الداخلية الشرعية وفق الأتي:

1. أهداف رقابة داخلية مخصصة بوضوح ترتبط بمتطلبات المطابقة الشرعية.
2. كفاية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة إلى متطلبات المطابقة الشرعية.
3. فاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالنسبة إلى متطلبات الرقابة الشرعية.

ب. أما أهداف التدقيق الشرعي للقرارات الإدارية في المؤسسات المالية الإسلامية فهي مجموعة من الأهداف وفق الأتي : (شحاتة، بدون سنة: 8)

1 ـ التّيقن من أن الإدارة العليا تعطى اهتماماً صادقاً وخالصاً وأميناً بالالتزام التام بالأحكام والمبادئ والفتاوى والتوصيات والقرارات الشرعية ، وهذا من منطلق المسئولية التضامنية والإيمان بأن شرع الله يطبق أولاً.

2 ـ التأكد من فهم والتزام الإدارة العليا بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى ذات الاختصاص بالمعاملات المالية والمصرفية باعتبار ذلك من ضوابط العمل الإسلامي .

3 ـ بيان البعد الشرعي لمهام الإدارة العليا الإستراتيجية ليؤخذ في الحسبان عند صنع القرارات الإدارية الإستراتيجية ، ومن الأفضل أن يكون لديها دليل شرعي للرجوع إليه عند الحاجة .

4 ـ بيان المخالفات الشرعية قبل وعند وبعد التنفيذ والعمل على تصويبها فوراً حتى لا يختلط الحلال بالحرام.

5 ـ تقديم الإيضاحات والأجوبة على الاستفسارات التي ترد إلى الإدارة العليا بعد الرجوع إلى مجامع وهيئات الفتوى في المسائل الجديدة .

6 ـ التقويم الشرعي لأداء الإدارة العليا من أجل التطور إلى الأحسن وهذا بدوره يقوى الثقة فيها وفي قراراتها .

7 ـ القدرة على فهم ومناقشة التقارير الشرعية السنوية المعدة من قبل هيئة التدقيق الشرعي والتي تقدم إلى المساهمين وإلى أصحاب المصالح الاستثمارية والجهات الحكومية والشعبية للوقوف عن مدى التزام الإدارة العليا بالأحكام والمبادئ الشرعية .

8 ـ الاطمئنان النفسي للإدارة العليا من أنها تخشى الله سبحانه وتعالى باعتبار أن عملها هذا ليس وظيفة فقط ولكنه عبادة وطاعة ومسئولية وان الالتزام بشرع الله هو الأساس.

ويرى (قنطقجي )أن التدقيق الشرعي بوصفه مرحلة رقابة إدارية ذات صيغة شرعية تتناول القانون الشرعي فان الرقابة المحاسبية تأتي أولا ثم الرقابة الشرعية، وعليه فقرار التدقيق الشرعي مبني على رقابة محاسبية يلخصها التقرير المحاسبي،إذ أن التدقيق الشرعي والمالي والمحاسبي تعتمد كلها على البيانات المحاسبية التي يعدها المحاسب لذلك فان: (قنطقجي، 2010، 5-9)

**(مدير ضعيف محاسبياً + محاسب غير ملتزم شرعاً = مؤسسة في مهب الريح)**

ويمكن تعديل القول بالاتي:

**(هيئة شرعية غير خبيرة بالمحاسبة + محاسب غير ملتزم شرعاً = تعارض في التطبيق)**

وعليه فان مسؤولية المدقق الشرعي سواء الداخلي أم الخارجي والمحاسب في اكتشاف الأخطاء يعتبر مكملاً لبعضه البعض انطلاقاً من العمل المحاسبي وباعتماد المدقق أيا كان نوعه. (قنطقجي،2010: 5-9)

فيما يرى باحثون آخرون أن أهمية التدقيق الشرعي وأهدافه بشكل عام تتلخص وفق الأتي :(البلتاجي، 2009: 6)

1. التأكد أن المصرف الإسلامي على هويته المصرفية الشرعية المتميزة والتي ذكرت بالنظام الأساسي لإنشائه والمعتمدة من قبل الجهات الرقابية، وأن المصرف يلتزم بتطبيق كافة أحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته المصرفية والاستثمارية والخدمات التي يقدمها ، وعدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء.
2. التأكيد على مدى التزام المصرف الإسلامي بالضوابط الشرعية وبقرارات الهيئة الشرعية، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات ورفع تقارير للهيئة بذلك.
3. أن وجود إدارة للتدقيق الشرعي داخل المصرف يعطي ارتياحا للمتعاملين عن مدى جدية المصرف في الالتزام بالضوابط الشرعية في جميع معاملاته المصرفية.
4. الرد علي استفسارات العاملين والمتعاملين حول الضوابط الشرعية للمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصرف ويتعامل بها.
5. إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية هو تقديم البديل الشرعي للمصارف التقليدية أو الربوية، وعليه فأن التدقيق الشرعي ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية كونه الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية ومدي التزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية.

**ثالثاً: أنواع التدقيق الشرعي**

يقسم التدقيق الشرعي إلى قسمين وفق الأتي:

**أ.التدقيق الشرعي الداخلي**

وهو التدقيق الشرعي الذي تقوم به إدارة داخلية ويهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة على القيام بمسؤولياتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. أي أن التدقيق الشرعي الداخلي هو أحد مكونات نظام التدقيق وأدواته، وتقوم به وحدة إدارية(إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة،ووظيفة هذه الوحدة مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء إدارة المؤسسة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم بهذه الوظيفة مدققون شرعيون داخليون.(الفزيع،2010: 272)

عليه فالتدقيق الشرعي الداخلي قسم مستقل أو جزء من تدقيق داخلي يدرس ويقوم مدى المطابقة مع القوانين الشرعية والفتاوى والإرشادات الصادرة من قبل لجنة الفتاوى والإشراف الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية. (CHIK, 2011: 5)

وطبقا لمعيار التدقيق الشرعي الداخلي يجب أن تكون مكانة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للتدقيق الشرعي الداخلي بإنجاز مسؤولياته، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للتدقيق الشرعي الداخلي عن مستوى إدارة التدقيق الداخلي التقليدي، كما يجب أن يكون له صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي،كما يجب أن يتمتع المدققون الشرعيون بالتأهيل العلمي والكفاءة المهنية بشكل ملائم فضلا عن الأخلاق الإسلامية. وبصفة عامة يجب أن يكون لإدارة التدقيق الداخلي دليل واضح ، أي دليلخاصٌ به ، ويجب أن يشتمل هذا الدليل على القواعد التي من شأنها أن تضمن إدارة جيدًة، وتنظيمًا دقيقًا،ومستوىً عاليًا من الإتقان والجودة في تنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي،حيث نص معيار التدقيق الشرعي الداخلي معيار الضبط( 3) فقرة(3-4) على أن يكون للتدقيق الشرعي الداخلي دليل يوضح الأغراض والصلاحيات والمسؤوليات، وأنه ليس للمدققين الشرعيين صلاحيات تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها وأن يعد من قبل الإدارة بصورة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتمد من قبل هيئة التدقيق الشرعي، ويصدر من مجلس الإدارة ويراجع بانتظام . (مشعل، 2004: 13-21)

ويشتمل الدليل على الأتي:

1. الأهداف والمهام والصلاحيات.
2. التنظيم الإداري لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
3. خطط التدقيق الشرعي الداخلي.
4. سياسات وإجراءات التدقيق الشرعي الداخلي.
5. معايير اختيار المدققين الشرعيين الداخليين.
6. العلاقة مع الجهات الأخرى، إدارة المؤسسة، المدقق الخارجي، الهيئة الشرعية، التدقيق الداخلي.
7. برامج واستمارات التدقيق الشرعي اللازمة.
8. مسؤولية تعديل الدليل وتحديثه .

**ب.التدقيق الشرعي الخارجي**

وهو التدقيق الشرعي الذي يقوم به مدقق شرعي خارجي، ويهدف إلى مساعدة هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي الداخلي في تكوين رأي بشان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. ويعد من أدوات الرقابة الخارجية وهو وظيفة مستقلة عن وظيفة" التدقيق الشرعي الداخلي"، فبينما كان يهدف التدقيق الشرعي الداخلي إلى مساعدة

الإدارة في القيام بمسؤوليتها تجاه ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن التدقيق الشرعي الخارجي يهدف إلى تكوين رأي مستقل من قبل هيئة التدقيق الشرعي بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين .ومن أبرز معالمه الأتي: (الفزيع، 2010: 272)

1. أنه وظيفةأيضًا يؤديها مدققون خارجيون لا يتبعون لإدارة المؤسسة،وإنما للجمعية العمومية وهي جهة تفوق إدارة المؤسسة في المستوى التنظيمي، من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.

2. أنه من وظائف الهيئة الشرعية للمؤسسة، وهدفه مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن تطبيق المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية ومن ثم إعداد تقريرها للجمعية العامة.

3. أنه قد يتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية عندما يقومون بوظيفة التدقيقسواءٌ أقاموا بالتدقيق بأنفسهم أم قاموا به من خلال مدققين شرعيين يرتبطون بهم من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.

4. يمكن أن يقوم بهذه الوظيفة بتكليف من الهيئة المراجع القانوني للمؤسسة نفسها .وهذا وجها للتشابه بين عمل المراجع القانوني وعمل الهيئات الشرعية، حيث أن موضوع التشابه هو الشق الخاص بوظيفة التدقيق للهيئات الشرعية وليس الشق الخاص بالفتوى .

وهذا التشابه يفتح مجالاً لأن تقوم مكاتب المدققين الخارجيين بإنشاء أقسام للتدقيق الشرعي، أو تنشأ مكاتب متخصصة في التدقيق الشرعي كمهنة مشابهة لمهنة مدقق الحسابات الخارجي .ويمكن أيضا أن تقوم بهذه الوظيفة المكاتب الشرعية المتخصصة ، فتجمع هذه المكاتب بين وظيفتي الإفتاء والتدقيق. والواقع أن الجمع بين الفتوى والتدقيق لا اعتراض عليه، وما يكون محلا للاعتراض لدى أهل المهنة هو الجمع بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. (مشعل،2004: 24)

## المحور الثاني: مهام المدقق الشرعي

إن مهام التدقيق الشرعي هو لضمان سير المعاملات وسياسات التشغيل والنشاطات وفق مبادئ الشريعة. وعليه يتمثل نطاق عمل المدقق الشرعي في الآتي : (شحاتة، بدون سنة :11)

1- تدقيق الأهداف الإستراتيجية للوحدة التنظيمية للاطمئنان من اتفاقها مع الأهداف المعتمدة من قبل هيئة التدقيق الشرعي وتساهم في تحقيقها وأنها لا تتضمن أموراً تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- تدقيق السياسات الإستراتيجية في الوحدة التنظيمية للتأكد من سلامتها الشرعية والقانونية والمصرفية والمالية والتوفيق بين المتعارض منها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3- تدقيق الخطط الإستراتيجية لأنشطة الوحدة وترجمتها في صورة موازنات تقديرية، للاطمئنان من السلامة الشرعية والموضوعية وأنها تتفق مع الأهداف المنشودة.

4- تدقيق النظم والنماذج واللوائح المختلفة التي تمثل الجوانب التطبيقية للأهداف والسياسات والخطط وذلك للاطمئنان من أنها تحقق المقاصد المنشودة وأنها لا تتضمن أي مخالفات شرعية .

5- تدقيق نماذج العقود والاتفاقيات طويلة الأجل مع الغير للاطمئنان من أنها لا تتضمن بنوداً تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

6- تدقيق نماذج المتابعة والمراقبة ومؤشرات ومعايير تقويم الأداء للتحقق من أنها تساهم في تطوير الأداء إلى الأفضل آخذةً في الاعتبار البعد الشرعي.

7- ما يوجه إلى المدقق الشرعي من استفسارات ومسائل تحتاج للدارسة والبحث والتحليل وإبداء الرأي.

## المحور الثالث: مبررات ودواعي الحاجة إلى التدقيق الشرعي

في الواقع هناك عدة مبررات تدعو إلى وجود التدقيق الشرعي هي وفق الآتي: ( الرشيد، 2011: 4)

1. النمو المتصاعد والرغبة في تأسيس مؤسسات مالية إسلامية سواء أكانت بنوك أو شركات استثمارية أو تمويلية.
2. تزايد الطلب من قبل المستثمرين وأصحاب الأعمال على الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات الإسلامية.
3. نجاح تجربة الصناعة الإسلامية وقدرتها على توفير الخدمات التي يحتاجها السوق وكذلك قدرة هذه المؤسسات على تحقيق عوائد مجزية لمساهميها.
4. التنافس الحاد في سوق الصناعة الإسلامية من خلال توفير أو ابتكار اكبر قدر ممكن من الحلول والمنتجات والأدوات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية.
5. تفعيل دور الرقابة والمراجعة على أعمال هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وأعمال المؤسسات المالية الإسلامية، والتأكد من سلامة هذه الأعمال وعدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية المتعارف عليها.

ويضيف ( فزيع ) إلى ما تقدم تشخيص أو تحديد نوعية المخاطر التي تواجه هيئات الفتوى والتدقيق الشرعي في التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.(الفزيع، 2010: 272)

## المحور الرابع: متطلبات ومحددات تطبيق التدقيق الشرعي.

### أولا:متطلبات التدقيق الشرعي

### أ. التأهيل العلمي والفني للمدقق الشرعي

لا شك بأن تأهيل الكوادر العاملة في مجال التدقيق الشرعي هي التأهيل الشرعي و الفني الذي له الأثر الكبير في تعزيز مكانة مهنة التدقيق الشرعي في المستقبل و تقليل فرص الوقوع بالأخطاء فيها، و في هذا الصدد يجري التأكيد على ضرورة الاهتمام بتنمية الجوانب الفنية و إدراكها من قبل المدققين الشرعيين بقدر الاهتمام بتنمية الجوانب الشرعية لديهم، لما لذلك من أثر في كيفية تصور المسائل المعروضة على المدقق الشرعي من قبل إدارة المؤسسة الأمر الذي يسهل توضيح تلك المسائل للهيئة الشرعية وتعزز القدرة على متابعتها و التأكد من صحة تطبيقها. (القصار، 2011: 10)

فيفترض بالمدقق الشرعي أن يكون له دراية بالاتي: (Abdul Rahman, 2011: 11 )

1. معرفة أساسية حول المعاملات في الشريعة والفقه.
2. فهم جيد للمنتجات المالية الإسلامية.
3. معرفة ومهارة في التدقيق.

لذلك يجب أن يتمتع المدقق الشرعي بتأهيل علمي مناسب يمكنه من القيام بالدور المطلوب منه، ومن أهم أسس التأهيل العلمي التي يتطلبها عمل المدقق الشرعي هي وفق الآتي:( الفزيع، 2010، 283)

1. تحصيل علمي يتوافق مع التدقيق الشرعي لا يقل عن شهادة جامعية.
2. الإلمام بالأحكام الشرعية عموما، وفقه المعاملات على وجه الخصوص القديم منها والمعاصر، وخصوصا ما يتعلق بقرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
3. الحصول على الشهادات المهنية المتعلقة بالمعاملات المصرفية الإسلامية مثل (شهادة المراقب الشرعي التي تمنحها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية).
4. الإلمام ببعض العلوم التطبيقية، مثل أساسيات المحاسبة والتدقيق والهندسة المالية والقانون التجاري.
5. الإلمام بأسس التدقيق المالي وآلياته من خلال العمل مع المدققين الماليين الداخليين والخارجيين.
6. إلمام المدقق الشرعي بعمل بعض الموظفين التنفيذيين، وفق خطة مرسومة من قبل مدير إدارة التدقيق الشرعي، وخصوصا عمل الإدارات ذات الخطر الشرعي مثل الخزينة والأصول وبطاقات الائتمان.

فيجب على المدقق الشرعي أن يكون شخص مستقل يعمل بحيادية ومهنية و يملك معرفة وخبرة وتأهيلاً في مجالات التطبيقات والمعاملات المالية والمصرفية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويملك الخبرة والمعرفة الكافية في العلوم و الأعمال المحاسبية والمعايير المحاسبية والمعايير الشرعية.

**ب: برامج التدقيق الشرعي**

يعد برنامج التدقيق الشرعي متطلب أساسي من متطلبات التدقيق الشرعي بسبب الآتي: (Abdul Rahman, 2011, 4)

1. برنامج التدقيق الشرعي هو وثيقة مستندة على دليل إرشادي يوضح خطوة بعد خطوة قائمة بإجراءات التدقيق الشرعي وسياساته.
2. برنامج التدقيق مصمم لتدقيق مجال معين وهو مشترك في عدة برامج تدقيق لعدة أقسام وعمليات ومنتجات.
3. المدققين الداخليين وأقسام الشريعة ولجان الشريعة يجب أن يعملوا عن قرب لتطوير برامج التدقيق.

**جـ : معايير التدقيق الشرعي**

تتمثل معايير التدقيق الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المصرفية، حيث تأسست هذه الهيئة عام 1991م بعد جهد كبير لإعداد المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث حازت المعايير الصادرة منها قبولا عاما حتى أصبحت معتمدة في المجال المصرفي الإسلامي، كما رأت الهيئة أن تصدر معايير شرعية على طراز المعايير المحاسبية حتى تكون مرجعاً شرعياً للمصارف في التقيد بالشريعة الإسلامية الغراء،فتطور

الأمر في بعض الدول بإلزام المعايير المحاسبية والشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية وبعضها اكتفى بها كإرشادات .(المحمود، 2011، 5)

ومن ابرز تلك الإشارات الواردة في معايير المراجعة ومعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة هو الأتي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008، 4 - 48)[1]

1. تهدف عملية مراجعة القوائم المالية من قبل المدقق الخارجي إلى تمكين المدقق من إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية معدة من كل النواحي ذات الأهمية النسبية، وفقًا لكل من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومعايير المحاسبة التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وممارسات المحاسبة المحلية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة المطبقة في الدولة التي تعمل فيها المؤسسة .والعبارة التي تستخدم للتعبير عن رأي المدقق الخارجي بشأن القوائم المالية هي" :تعطي صورة صادقة وعادلة ."معيار المراجعة1 فقرة 2 .

2. يجب على المراجع الخارجي عند تحديد نطاق المراجعة أن يأخذ في الاعتبار ما هو ملائم من متطلبات كل من أحكام الشريعة الإسلامية، ومعايير المراجعة الصادرة عن الهيئة،والصادرة عن الهيئات المهنية والتشريعات والأنظمة ذات العلاقة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وان يأخذ في الاعتبار شروط مهمة تنفيذ عملية المراجعة ومتطلبات إعداد التقارير حيثما كان ذلك مناسباً. هذا ويتم الرجوع لمعايير المراجعة الدولية في الأمور التي لا تغطيها بالتفصيل معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة بشرط أن لا تتعارض هذه المعايير مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. يجب على المراجع أن يفحص ويقوم النتائج التي يحصل عليها من أدلة الإثبات في المراجعة باعتبارها أساسًا لإبداء الرأي حول القوائم المالية، ويشتمل هذا الفحص والتقويم على الأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقًا لمعايير المحاسبة التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير أو ممارسات المحاسبة المحلية ذات العلاقة .ومن الضروري الأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية والنظامية .معيار المراجعة 2 فقرة2 و3

4. يجب أن يبين تقرير المراجع بوضوح رأي المراجع عما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة، ووفقاً لأطار التقارير المالية، وعما إذا كانت القوائم المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية والنظامية، كلما كان ذلك مناسبًا .معيار المراجعة 2 فقرة 17

5. حدد معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1 ) و (2 )أنه بالرغم من أن المراجع هو المسئول عن تكوين وإبداء رأي حول القوائم المالية، فإن مسؤولية إدارة المؤسسة تكمن في التأكد من أن القوائم المالية للمؤسسة وأنشطتها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسة .معيار المراجعة 4 فقرة 5

6. على المراجع أن يكون على معرفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلا أنه قد لا يكون على نفس القدر من المعرفة التي يتمتع بها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية .وعليه ليس مطلوبًا من المراجع أن يبين أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .معيار الضبط 4 فقرة7

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى كتاب معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 2008

7. تشكل الفتاوى والقرارات والإرشادات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية الأساس الذي يستند إليه المراجع للتأكد من أن المؤسسة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلى المراجع أن يعتمد على الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية لاستنتاج ما إذا كانت عمليات المؤسسة قد تم إعدادها وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .معيار المراجعة 4 فقرة 8

8. إن مسؤولية المراجع تتمثل في تكوين رأي حول ما إذا كانت عمليات المؤسسة تتفق مع فتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة .معيار المراجعة 4 فقرة 9

9. على المراجع أيضًا مراجعة جميع الفحوص الداخلية التي تمت من قبل كل من :إدارة المؤسسة، والمراجعة الداخلية، وكذلك الرقابة) المراجعة (الشرعية الداخلية في المؤسسة كما هو موضح في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم .(3 ) ويجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار نتائج هذه الفحوص وما إذا كان لها تأثير على طبيعة وتوقيت ونطاق العمل الذي يقوم به المراجع خلال عملية المراجعة .معيار المراجعة 4 فقرة 15

10. لا يقدم المراجع تقريره إلا بعد أن يطلع على مشروع تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالتزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .وإذا كان مشروع تقرير هيئة الرقابة الشرعية يفيد عدم التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقرر المراجع (استنادًا على مشروع تقرير هيئة الرقابة الشرعية) تعديل مشروع تقريره فإنه يجب عليه في هذه الحالة تقديم إيضاح كاف لطبيعة هذا التعديل وأسبابه .معيار المراجعة 4 فقرة 16.

**د : إجراءات التدقيق الشرعي**

يقصد بإجراءات التدقيق الشرعي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها إدارة التدقيق الشرعي، للحصول على معلومات صادقة وأكيدة، تولد لدى المدقق الشرعي قناعة شخصية ورأي واضح حول التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية من عدمه. وتتمثل الإجراءات التنفيذية للتدقيق الشرعي في الآتي: (شحاتة،بدون سنة :14)

1. التحديد الدقيق للهدف من عمليات التدقيق الشرعي، بمعنى أن يكون لدى المدقق الشرعي تصور تام عن الهدف من التدقيق الشرعي.

2. تجميع بيانات ومعلومات وإيضاحات حول مهام الإدارة العليا التي تتعلق بالقرارات الإدارية الإستراتيجية موضع التدقيق الشرعي ودراستها وفهمها من الناحية الفنية.

3. التحديد الدقيق لأوجه التعاون والتنسيق مع الإدارة العليا في المشاركة سواء بالحضور في لجان صنع القرار أو بأي وسيلة أخرى تساعد على تسيير الأعمال .

4. وضع خطة وبرنامج وأساليب التدقيق الشرعي في ضوء ما ينتهي إليه الأمر في البنود السابقة، أي يجب أن يكون التدقيق الشرعي مخططاً ومبرمجاً وليس عشوائياً.

5. تنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي باستخدام الأساليب المناسبة وتقديم الرأي الشرعي قبل اتخاذ القرارات الإستراتيجية ، وتتمثل في إجراء المطابقات والمقارنات للتأكد من خلو القرار الإداري من أي مخالفة شرعية.

6. التدقيق الشرعي للقرارات التي اتخذت بدون مشاركة المدقق الشرعي من قبل، وإبداء الرأي بشأنها، والرجوع إلى الصواب أفضل من السكوت عنه.

7. مناقشة الملاحظات التي ظهرت خلال التدقيق وذلك بالنسبة لتنفيذ القرارات الإدارية المعتمدة شرعا في البند (6) مع الإدارة العليا والاتفاق على التصويب والتطوير إلى الأفضل.

8. إعداد التقارير الدورية والسنوية وغيرها ( غير الدورية ) عن نتائج التدقيق الشرعي وتقديمها إلى من يعنيه الأمر مرفقاً بها المبررات والتوصيات اللازمة للتصويب والتطوير للأحسن.

9. متابعة سير التقارير الشرعية أولاً بأول للتأكد من اتخاذها المسار السليم لتحقيق المقاصد المنشودة منها .

**ثانيا: محددات التدقيق الشرعي**

لكل نشاط قيود ومحددات قد تعرقل عملية تطبيقه في البداية، وكذا الحال مع التدقيق الشرعي وعليه تتمثل محددات التدقيق الشرعي وفق الاتي: (محمد، 2009: 32-33)

1- عدم الالتزام بالأحكام الشرعية في بعض أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مما يشكل عائقاً أمام تطبيق التدقيق الشرعي.

2-قلة الخبرة بالمعاملات الإسلامية المالية تعد من معوقات عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إذ هناك قلة الخبرة لدى الكثير من العاملين بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية.

3- ضعف الانسجام بين أعضاء الهيئة الشرعية الواحدة،بالنظر لأهمية عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وخطورته فإن الأمر يستدعي بالإضافة إلى توفر العلم الشرعي ان تكون لديه الدراية التامة بالمعاملات المالية، وخبرة عملية في الصيرفة الإسلامية وتطبيقاتها، وفي غياب الضوابط الموضوعية المحددة لممارسة عمل الرقابة الشرعية ممارسة مهنية، فيلاحظ إنه لدى العديد من أعضاء الهيئات الشرعية ضعف الانسجام بين المؤهلات الشرعية والعملية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً في رقابة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية.

4- قلة الهيئات الأكاديمية الإسلامية لتأهيل العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إذ من الملاحظ أيضا عدم توافر المؤهلين علميا ومهنيا الذين يجمعون في المعرفة بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد من بين العاملين في هذه المؤسسات المالية الإسلامية، بل في الواقع فإن أصحاب التكوين الفقهي الإسلامي لا علاقة لديهم بالجانب المحاسبي والقانوني والفني الضروري لسير عمليات المصرف، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية، وحتى إن وجدت فحجمها ضئيل بالمقارنة بحجم الكليات والمعاهد الأخرى.

5- تعدد الفتاوى في المسألة الواحدة تعد من التحديات التي تواجه هيئة الرقابة الشرعية في ظل عدم وجود مرجعية إسلامية للفصل في المسائل التي لا تتفق عليها الهيئات الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تجانس الأعمال المصرفية في البلد الواحد.

6- اهتزاز الثقة بهيئات الرقابة الشرعية في بعض المصارف، في حالة حدوث أخطاء شرعية في مصرف أو مؤسسة إسلامية، فإن ذلك يسبب اهتزاز الثقة في هيئة الرقابة الشرعية المشرفة على هذا المصرف أو فقدها.

7- ضيق اختصاصات الهيئة، حيث يقتصر دور الهيئة الشرعية في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي لمعالجتها.

## المحور الخامس: دراسة استطلاعية عن تطبيق التدقيق الشرعي في عينة مختارة من المصارف الإسلامية في العراق

في هذا المبحث سيتم التعرف عن مدى قيام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق التدقيق الشرعي من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة البحث المكونة من ( المصارف الإسلامية في محافظة نينوى ،المصارف الإسلامية في محافظة كركوك ،المصارف الإسلامية في محافظة اربيل ، المصارف الإسلامية في محافظة البصرة) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ( SPSS ) للاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وعليه سيتناول هذا المحور الآتي:

**أولا: عرض لاستمارة الاستبانة التي من خلالها تم تجميع البيانات عن عينة البحث**

**استمارة الاستبانة**

**التدقيق الشرعي** : جمع وتقييم أدلة كافية موثوق بها لتحديد وتقرير درجة التطابق ما بين المعلومات المقدمة والمعايير الشرعية القائمة وتقديم تقرير بهذا الرأي إلى السلطات المناسبة.

**أولا: بيانات الاستمارة**

الشهادة : دكتوراه ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس ☐ معهد ☐ دون ذلك ☐

الاختصاص العلم:

الاختصاص الدقيق:

المهنة: خبير حسابات ☐ مدير حسابات ☐ محاسب أقدم ☐ محاسب ☐ معاون محاسب ☐

**يرجى الإجابة عن الأسئلة الواردة في أدناه بدقة:-**

**س1: سبق أن اطلعت على مفهوم التدقيق الشرعي**

نعم ☐ موافق ☐

**س2: تقوم دائرتك بتطبيق التدقيق الشرعي**

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

**س3: تعتقد أن هناك ضرورة لتطبيق التدقيق الشرعي**

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

**س4: يؤثر التدقيق الشرعي على تحسين أداء الوحدة الاقتصادية .**

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

**س5: يؤثر الأسلوب المعتمد في استخدام التدقيق الشرعي على كفاءة أداءه .**

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

**س6: يؤثر التدقيق الشرعي على ملائمة المعلومات المقدمة من قبل المصرف**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س7: تؤثر طبيعة انشطة المصرف على مهمة التدقيق الشرعي**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س8: تلجأ الإدارة إلى كل الوسائل الممكنة للتأكد من أن قراراتها تتوافق مع الشريعة الإسلامية .**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س9: يرتبط موضوع التدقيق الشرعي بالمعاملات والقرارات كافة التي تمارس في المصرف الإسلامي .**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س10: يؤثر التدقيق الشرعي على قناعة الزبون وكسب ثقته في التعامل مع المصرف .**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س11: يضفي التدقيق الشرعي صفة المصداقية إلى المعلومات المقدمة من قبل المصرف.**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س12: تتمتع المسالة الشريعة الإسلامية بأهمية من قبل الزبائن وحملة الأسهم**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س13:توجد محددات وقيود لتطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في العراق**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**س14: يعتمد المصرف الإسلامي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتطبيق التدقيق الشرعي.**

موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة

**ثانياً: تحديد عينة البحث:**

تتمثل عينة البحث بعينة مختارة لعدد من المصارف الإسلامية في العراق وقد تم توزيع استمارة الاستبانة على العينة المؤلفة من (20) فردا يمثلون الأفراد المعنيين من مجتمع البحث بتطبيق التدقيق الشرعي من عدمه، إذ تم توزيع الاستبانة على مدراء المصارف الإسلامية والمحاسبين والمدققين العاملين فيها، واعتماد مقياس Likert الخماسي في تحليل أسئلة الاستبانة واستخدام البرنامج الإحصائي ( SPSS ) لإجراء التحليلات الإحصائية، ويوضح الجدول(1) المصارف الإسلامية قيد البحث وحسب المحافظات الموزعة عليها الاستمارات ونسبهم المئوية.

**الجدول (1)***
**توزيع الاستمارات على المصارف الإسلامية**

| ت | اسم المصرف | المحافظة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| -1 | المصرف الإسلامي- دولسة | نينوى | 6 | %30 |
| -2 | المصرف العراقي الإسلامي | كركوك | 5 | %25 |
| -3 | المصرف الإسلامي | اربيل | 5 | %25 |
| -4 | المصرف التعاوني الإسلامي | البصرة | 4 | %20 |
| | **المجموع** | | **20** | **% 100** |

(*) الجدول من إعداد الباحثين.

ويبن الجدول أن أعلى نسبة شملت محافظة نينوى أي ما يعادل 30% من الاستمارات الموزعة.

**ثالثاً: وصف عينة البحث:**

1- توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي: يبن الجدول (2) أن على نسبة لإفراد عينة البحث كانت من حملة شهادة البكالوريوس وتمثل نسبة 65% ويليها حملة شهادة الماجستير بنسبة 15 % وحملة الدكتوراه بنسبة 5% وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث من ذوي المؤهلات العلمية العالية حيث يشكلون نسبة (85%) مما ينعكس ذلك على إجاباتهم حول الأسئلة بالشكل الذي يخدم هدف البحث.

**الجدول (2)***
**توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

| ت | المؤهل العلمي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|---|
| -1 | دكتوراه | 1 | % 5 |
| -2 | ماجستير | 3 | %15 |
| -3 | بكالوريوس | 13 | %65 |
| -4 | دبلوم (معهد) | 2 | %10 |
| -5 | دون ذلك | 1 | % 5 |
| | **المجموع** | **20** | **% 100** |

(*) الجدول من إعداد الباحثين.

2 - توزيع الأفراد حسب العنوان الوظيفي: يلاحظ من الجدول (3) أن أعلى نسبة كانت لدى المحاسبين حيث شكلت 50% ويليها المدققين بنسبة 35% وهذا يدل على أن الأشخاص الذين قاموا بالإجابة على استمارة الاستبانة لديهم رؤية واضحة في موضوع البحث.

**الجدول (3)* توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي**

| ت | المؤهل المهني | العدد | النسبة % |
|---|---|---|---|
| -1 | خبير حسابات | 2 | %10 |
| -2 | مدير حسابات | 4 | %20 |
| -3 | محاسب | 4 | %20 |
| -4 | م. محاسب | 3 | %15 |
| -4 | مدقق | 7 | %35 |
| | **المجموع** | **20** | **% 100** |

(*) الجدول من إعداد الباحثين.

**رابعاً: تحليل نتائج البحث الميدانية:**

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) والذي يتضمن (14 سؤالاً) بان المعدل العام لشدة إجابات أفراد عينة البحث كانت بوسط حسابي موزون مقداره (4.175) وهي بدرجة كبيرة جدا وتجاوزت أداة القياس الـ مقولة (3)، وبانحراف معياري ( 0.776)، وهذا يدل على وضوح إجابات عينة البحث وايجابية الأفراد نحو جميع أسئلة الاستبانة، كذلك تأييد على تحقيق فرضية البحث إذ أن وجود التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية سوف يضفي الاطمئنان لدى المساهمين والزبائن من أن الإدارة تلتزم بشرع الله وسنة نبيه في تعاملاتها مما يجعل ربحها حلالاً لا يشوبه الشك. حيث يؤكد ذلك حصول السؤال ($X_{12}$) و($X_4$) على أعلى وسط حسابي بلغ (4.523) وبانحراف معياري (0.511) (0.601) **على التوالي وحظي السؤال** ($X_{12}$) على نسبة اتفاق عالية وممتازة بلغت (100%) من قبل الأفراد المبحوثين وذلك بان تتمتع مسألة الشريعة الإسلامية بأهمية من قبل الزبائن وحملة الأسهم، أما السؤال ($X_4$) فقد حظي بنسبة اتفاق (95%) من قبل الأفراد المبحوثين وهذا يشير إلى أن هناك ضرورة لتطبيق التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف الإسلامية). أما المحايدون تجاه هذه العبارة كانت بنسبة قليلة جداً بلغت (5%).

**وفي المرتبة الثانية** يتبين حصول السؤالين ($X_{10}$) و($X_{11}$) على وسط حسابي لكل منهم (4.476) **وانحراف** معياري (0.813) ويدعم ذلك حصول السؤالين على نسبة اتفاق بلغت (90%)من قبل الأفراد المبحوثين إلى أن التدقيق الشرعي يؤثر على قناعة الزبون وكسب ثقته في التعامل مع المصرف ، كما أن التدقيق الشرعي يضفي صفة المصداقية إلى المعلومات المقدمة من قبل المصرف.

**أما في المرتبة الثالثة** فقد حظي السؤال (X3) بوسط حسابي (4.428) وبانحراف معياري (0.864)، إذ تشير نسبة (90%) اتفاق الأفراد المبحوثين بان هناك ضرورة لتطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية. وهذا يأتي متوافقاً مع السؤال ($X_8$) إذ حظي أيضا بنسبة اتفاق (90%) من أفراد العينة بان إدارة المصارف الإسلامية تلجأ إلى كل الوسائل الممكنة للتأكد من أن قراراتها تتوافق مع الشريعة الإسلامية وبلغ الوسط الحسابي (4.333) والانحراف المعياري (0.700).

ويلي بعد ذلك الأسئلة ($X_7$) و($X_6$) و($X_5$) و($X_9$) على التوالي حيث بلغ الوسط الحسابي (4.095), (4), (4.238), (4.142) ، وبانحراف معياري (0.963) (0.740) (0.768) (0.740) ، **إذ حظي السؤال** ( $X_7$) **بنسبة** (35%) من الأفراد المبحوثين غير متأكدين من تأثير طبيعة أنشطة المصرف على مهمة التدقيق ويقابله نسبة اتفاق

الأفراد (65%) عكس ذلك. كما حظي السؤال ($X_2$) على وسط حسابي وانحراف معياري (30904) (0.669) على التوالي، إذشكلت نسبة (80%) من أفراد العينة بان المصرف الإسلامي الذي يعملون به يقوم بتطبيق التدقيق الشرعي، وكانت نسبة (20%) منهم غير متأكدين من أن المصرف يقوم بتطبيق التدقيق الشرعي بكافة إجراءاته. كما شكلت نسبة (80%) أيضا للسؤال ($X_{14}$) بان المصرف الإسلامي يعتمد في تطبيقه للتدقيق الشرعي على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويلاحظ على السؤال ($X_{13}$) الذي جاء بوسط حسابي (3.760) وبانحراف معياري (0.956) إذ حظي بنسبة لفاق (70%) من قبل الأفراد المبحوثين والذي يشير إلى وجود محددات وقيود لتطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في العراق، كما لشكلت نسبة (10%) من الأفراد غير متفقين على ذلك.

أما السؤال ($X_1$) جاء في المرتبة الأخيرة والذي يشير إلى أدنى وسط حسابي بلغ (3.700) وبانحراف معياري (0.912)، والذي يشير إلى اتفاق الأفراد المبحوثين بنسبة (70%) بان لديهم اطلاع على مفهوم التدقيق الشرعي، وهذا يدل على أن ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في المصارف الإسلامية لديهم اطلاع كافي ومفهوم واضح حول التدقيق الشرعي وكيفية تطبيقه، أما نسبة (25%) من الأفراد المبحوثين كانوا محايدين حول مفهوم التدقيق الشرعي، كماشكل نسبة (5%) من الأفراد بأنهم غير مطلعين على مفهوم التدقيق الشرعي.

**الجدول (4)***

**التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الشرعي**

| المقياس / رقم السؤال | موافق بشدة | | موافق | | محايد | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | | |
| $X_1$ | 2 | 10 | 12 | 60 | 5 | 25 | 1 | 5 | 1 | 5 | 3.700 | 0.864 |
| $X_2$ | 5 | 25 | 11 | 55 | 4 | 20 | - | - | - | - | 3.904 | 0.669 |
| $X_3$ | 12 | 60 | 6 | 30 | 1 | 5 | 1 | 5 | - | - | 4.428 | 0.864 |
| $X_4$ | 11 | 55 | 8 | 40 | 1 | 5 | - | - | - | - | 4.523 | 0.601 |
| $X_5$ | 6 | 30 | 9 | 45 | 5 | 25 | - | - | - | - | 4.095 | 0.768 |
| $X_6$ | 6 | 30 | 10 | 50 | 4 | 20 | - | - | - | - | 4.142 | 0.740 |
| $X_7$ | 11 | 55 | 2 | 10 | 7 | 35 | - | - | - | - | 4.238 | 0.963 |
| $X_8$ | 8 | 40 | 10 | 50 | 2 | 10 | - | - | - | - | 4.333 | 0.700 |
| $X_9$ | 5 | 25 | 9 | 45 | 6 | 30 | - | - | - | - | 4 | 0.740 |
| $X_{10}$ | 13 | 65 | 5 | 25 | 1 | 5 | 1 | 5 | - | - | 4.476 | 0.813 |
| $X_{11}$ | 12 | 60 | 6 | 30 | 1 | 5 | 1 | 5 | - | - | 4.476 | 0.813 |
| $X_{12}$ | 10 | 50 | 10 | 50 | - | - | - | - | - | - | 4.523 | 0.511 |
| $X_{13}$ | 3 | 15 | 11 | 55 | 4 | 20 | 1 | 5 | 1 | 5 | 3.761 | 0.956 |
| $X_{14}$ | 3 | 15 | 13 | 65 | 3 | 15 | 1 | 5 | - | - | 3.857 | 0.872 |
| المعدل العام | | | | | | | | | | | 4.175 | 0.776 |

(*) الجدول من إعداد الباحثين.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### أولا: الاستنتاجات

1. يعد التدقيق خدمة تأكيد معقولة هدفها إعداد البيانات المالية وفق إطار محدد في حين أن التدقيق الشرعي هو جمع الأدلة بهدف تحديد درجة التطابق مابين المعلومات والمعايير الشرعية القائمة ويعد شكلا من أشكال الرقابة الإدارية.
2. يصنف التدقيق الشرعي إلى تدقيق شرعي داخلي وآخر خارجي وذلك حسب الجهة القائمة بعملية التدقيق الشرعي، وان التدقيق الشرعي له مبررات تدعو إلى تطبيقه رغم وجود بعض المحددات أو المعوقات.
3. تنصب مهام التدقيق الشرعي على تدقيق الأهداف والسياسات الإستراتيجية والتأكد من سلامتها الشرعية والقانونية والمالية وتوفيق المتعارض منها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
4. بين الجانب التطبيقي أن التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في العراق يضفي صفة الاطمئنان لدى المساهمين والزبائن على أن تلك المؤسسات ملتزمة بشرع الله وسنة نبيه في تعاملاتها المالية ولمختلف أنشطتها.
5. بين الجانب التطبيقي أن وجود التدقيق الشرعي يؤثر على قناعة الزبون ويكسب ثقته في التعامل مع المؤسسات المالية والمصارف التي تمارس التدقيق الشرعي ،وعليه تلجأ تلك المؤسسات إلى كل الوسائل الممكنة للتأكد من توافق قراراتها وأنشطتها مع الشريعة الإسلامية.

### ثانيا: التوصيات:

1. يجب على جميع المؤسسات المالية في العراق أن تعمل على تطبيق التدقيق الشرعي وبأدق التفاصيل ولكافة أنشطتها.
2. على المؤسسات المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق وعي لدى الزبون وإكسابه القناعة وإعلامه بأنها تطبق التدقيق الشرعي وأنها تمارس أنشطتها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
3. ضرورة إدخال موضوع التدقيق الشرعي ضمن المواضيع التي تدرس في الجامعات لخلق كادر مختص يحمل المؤهل الفني والشرعي وبالتالي تكون لديه الدراية التامة بموضوع التدقيق الشرعي والية تطبيقه.

## المصادر

### أولا: المصادر العربية


1- القرآن الكريم.

2- **البلتاجي، محمد**،( 2009)، دراسة حول تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

3- **الجراح ،إنعام سالم داؤد** ،(2008)،إجراءات تدقيق التكاليف الصناعية ، دراسة تطبيقية في شركة مصافي **الوسط** ( ش . ع ) /بغداد . بحث مقدم إلى مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية.

4- التميمي، هادي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية العملية، الطبعة ثالثة، دار وائل للنشر.

5- الرشيد، عبد الحسين، (2011)، **الواقع والمستقبل المهني للمدقق الشرعي الخارجي**، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، الكويت.

6. الشعباني،صالح ابراهيم يونس والجميلي،وعد حسين،(2012)، ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق دراسة لعينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

7. الشعباني،صالح ابراهيم يونس ،(1998)، معايير تكاليف حماية البيئة،أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد –**جامعة بغداد،العراق**.

8 . الفزيع، محمد عواد، (2010)، دليل إجراءات التدقيق الشرعي، مجلة الشريعة والقانون، العدد الحادي والأربعون، الكويت.

9. الفزيع، محمود عود، (2011)، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، الكويت.

10. القصار، عيسى جاسم،( 2011)، المستقبل المهني للمدقق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، الكويت.

11. **آل محمود، عبد الناصر عمر**،( 2011)، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي، مؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، الكويت.

12. جمعة،احمد حلمي،(2009)،التدقيق والتأكيد الحديث المشاكل والمسؤوليات .. الأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

13. شحاته، حسين حسين،( بدون سنة)، منهج مقترح للرقابة الشرعية على القرارات الإدارية الإستراتيجية في المصارف الإسلامية. www.darelm.ashora.com/download.ashx?=42

14. محمد، زيدان،( 2009)، **تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية** الإسلامية، مؤتمر **المصارف** الإسلامية بين **الواقع والمأمول**، دبي.

15. عبد الله ، خالد أمين (2004)، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية،ط1 ، **دار وائل للطباعة والنشر ، عمان و** الأردن

16. مشعل، عبد الباري بن محمد علي، (2004)، إستراتيجية التدقيق الشرعي- المفاهيم وآلية العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

17. قنطقجي، سامر مظهر،( 2010)، التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، الندوة العلمية حول" الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

18. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2008)، معايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

**ثانياً : المصادر الأجنبية**

1- Abdul Rahman, Abdul Rahim, 2011, "Shari'ah Audit: A comparative Perspective", International Islamic University Malaysia & Research Fellow, ISRA.

2- Abdul Rahman, Abdul Rahim, 2011, "Shari'ah Audit: An Analytical Perspective", International Islamic University Malaysia & Research Fellow, ISRA.

3- Arens, Alvin A.& Elder, Randal J. & Beasley, Mark S. , 2005 , "Auditing & Assurance Services: An Integrated Approach", 10th ed., Prentice-Hall, Inc. New Jersey

4- CHIK, Mohd Nazri, 2011," Shariah Audit: Shariah Perspective", International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, ISRA.

5- Dusuki, Asyraf Wajdi, 2011," Introduction to Shariah Audit Frame Work", International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, ISRA.